Journal of Environmental Studies and Researches (2021), 11(3):480-488

نماذج للتنمية السياحية و البيئة

حسين مغاوري أحمد [1،] محمود أبو سكين [1] ،منى كمال الدين مدحت [2]

١- معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات.

٢ – كلية البنات – جامعة عين شمس.

الملخص

ركز هذا البحث على قضية الحفاظ على البيئة ليس بالنسبة لصناعة السياحة فحسب بل بالنسبة للهيئات الدولية العاملة في تنمية مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأن البيئة هي مكان تجمع المعالم الطبيعية والجمالية والتراث التاريخي للشعوب.

والهدف الأكبر إذن هو حماية القيم الثقافية ونوعية ومستوى الفنون المحلية الأصلية والمحافظة على الكنوز والمعادن الثقافية لزيادة الفائدة الإنسانية والمواطنين أنفسهم . وتعرض هذه الورقة لبعض تجارب بعض دول حوض البحر المتوسط الأوربية مثل إيطاليا واليونان. ومن خلال تلك التجارب تبين أن هيئة السياحة تحرص على المطالبة بأنماط أخرى من التوسع الاقتصادي لمجرد الحفاظ على البيئة.

كلمات دالة :- البيئة – السياحة – التنمية - الثقافة – الاقتصاد .

Abstract:

This research concentrated on the issue of environment not for the tourism only, but for international institutes in different sides of social economic and political life as the environment is a place for collection natural features and historical Inhering of peoples .

This paper clears some models of experiences to some of meditreaniansea in Europe such as holy Greece as the result of these experiences the tourism Institute is careful to find other models of economic increasing to keep out the environment.

Key Words:- Environment – Tourism – development - the culture - Economy

المقدمه

قضية الحفاظ على البيئة هي موضوع الساعة ليس بالنسبة لصناعة السياحة فحسب، بل بالنسبة للهيئات الدولية العاملة في تنمية مختلف نواحي الحياة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، ذلك لأن البيئة هي مكان تجمع المعالم الطبيعية والجمالية والتراث التاريخي للشعوب .

فحماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية ضرورة حتمية لاستمرار تزايد المعدلات السريعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبهذا تبرز الحاجة إلى عمليات التخطيط البيئي التي تعد متكاملة ومكملة لعمليات التنمية الشاملة.

وبرزت في الآونة الأخيرة دعوة صريحة ومشجعة للاهتمام بقضايا السياحة الحديثة التي تتميز بظاهرتين هامتين متميزتين :

١- علاقة السياحة بالبيئة.
٢- علاقة السياحة بالثقافة.

مما يبرز قضية حماية وصيانة التراث الحضاري والثقافي والطبيعي.

والهدف الكبير إذن هو حماية القيم الثقافية ونوعية ومستوى الفنون المحلية الأصلية والمحافظة على الكنوز والمصادر الثقافية . لا لفائدة السياح أو الزوار بل لإثراء وإغناء الفائدة الإنسانية والمواطنين أنفسهم.

فهذا الفصل يعرض لبعض تجاربدول حوض البحر المتوسط "الأوروبية" وكذلك دراسة العوامل المحلية المؤثرة على تنمية الأقاليم السياحية وبعض الدول النامية.

حيث انقسم هذا الفصل على النحو التالي :

١- دراسة تجارب بعض دول حوض البحر المتوسط "الأوروبية".

٢- دراسة عامة عن التنمية السياحية لبعض دول العالم الثالث.

٣- دراسة بعض تجارب دول الخليج العربي.

٤- إمكانية معرفة الاتجاهات الرئيسية لكيفية وضع خطة لتنمية السياحة بهذه الدول وتحليلها ومقارنتها مع التجربة المصرية.

فتبين أن التخطيط السياحي ضرورة للدول السياحية التقليدية للمحافظة على مميزات طابعها وجودتها السياحية ، وهو ضروري للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فالسياحة والمحافظة على المقومات الثقافية والحضارية والبيئية هما عمليتان متكاملتان.

مشكلة البحث:

<u>- دول حوض البحر المتوسط الأوروبية :</u>

<u>تجارب بعض دول حوض البحر المتوسط :</u>

اتجهت الدول المتقدمة إلى استغلال ما لديها من إمكانيات تكون قد وهبتها الطبيعة لبعض مناطقها سواء كانت مناظر طبيعية خلابة تساعد على استرداد الحيوية والنشاط بعد عناء العمل اليومي، أو مياه معدنية تحتوي على خصائص وعناصر ذات فوائد علاجية وهيأتها لتكون مناطق سياحية تستقبل الوافدين من السياح وطالبي الشفاء والاستجمام.

وظهرت بالتالي المنافسة بين الدول التي تملك هذه الثروات الطبيعية للعمل على جذب أعداد سياحية ضخمة من اجل تحقيق عائد مادي سريع لمختلف الانشطة بها. ذلك على اعتبار أن السياحة هي إحدى الصناعات الهامة التي تمارس تأثيرها الفعال على الاقتصاد والتقدم الاجتماعي للدول السياحية فضلاً عن كونها ركيزة أساسية لميزان المدفوعات.

وإنطلاقاً من هذا المفهوم أصبحت الحكومات تولي اهتماماً بالغاً لهذا المجال الحيوي ومنحته الأولوية في خططها ومشروعاته. وكنتيجة حتمية لهذا التطور السريع ان برزت مشكلات عديدة تتعلق بهذا القطاع منها :

أ- مشكلة التفجير السكاني.

ب- النمو السريع للمشروعات الصناعية وما يصاحبها من توسيع عمراني.

جـ- حدوث انفجار سياحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الثروات الطبيعية من حيث الضغط المتزايد على زيادة تلك المناطق الطبيعية وعدم المحافظة عليها مما يؤدي إلى فناء ثرواتها.

وفي ضوء ما تم عرضه في إيجاز تام لموضوع المحافظة على البيئة الطبيعية يقم الباحث في هذا الفصل باستعراض تجارب بعض الدول المتقدمة من الناحية السياحية بحثاً عما يمكن الاستفادة به وتطبيقه، ولقد وقع الاختيار على إيطاليا واليونان باعتبارهما من الدول المجاورة الواقعة في حوض البحر المتوسط.

وسنتناول أهم القضايا البيئية بكل من البلدين ثم الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لمواجهة تلك القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها.

فمن الملاحظ أن دول المنطقة تعاني من نفس المشكلات بحكم موقعها الجغرافي والتطور الصناعي والتكنولوجي الجاري حالياً بها والذي يسبب بدوره العديد من مشكلات مياه البحار والأنهار والبحيرات وأهمية المحافظة على الأرض والنبات والحيوان ومشكلة الضوضاء والمحافظة على الصحة العامة.

١- التجربة الإيطالية والحفاظ على عناصر البيئة :

لقد غدا تلوث البيئة والمحافظة على الطبيعة قضية هامة في إيطاليا، لم تلعبه هذه البيئة من دور فعال في تنشيط الحركة السياحية ، حيث نستعرض التجربة الإيطالية في الحفاظ على البيئة السياحية والصحة العامة، على النحو التالي

أ- الهواء وحمايته من التلوث:

اعتبر التصنيع والتكنولوجيا الحديثة من العناصر الهامة المسببة لتلوث البيئة في إيطاليا، وإذا استعرضنا مدى ما يسببه التصنيع من التلوث فالأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة منها ما يدخل في مسئولية الدولة وما يدخل في مسئولية الأفراد وعلى سبيل المثال:

١- التفجيرات الذرية والنووية التي تجريها الدول النووية، تعتبر من أكبر العوامل المؤثرة في تلوث الهواء بالإشعاعات الذرية.

٢- المفاعلات الذرية التي تبنيها الدول تساهم في تلوث الهواء، حيث قامت في إيطاليا حركة مناهشة لما قررته الحكومة من بناء سبع محطات نووية لإنتاج الطاقة في مناطق مختلفة من إيطاليا بالرغم من اعتراضات من سكان تلك المناطق والجمعيات الغير حكومية.

٣- في مدينة Seveso بالقرب من "ميلانو" تسرب من المصانع الكيماوية سحابة غازية من غاز Diossina السام نتجت عن انفجار في المنطقة فقد ظلت هذه السحابة مدة طويلة وترتب عليها تلوث التربة والماء والهواء، وبعض أعراض التسمم والحروق بين المواطنين وقد استمرت أعمال التطهير لمدة عام كامل حتى عاد السكان إلى بيوتهم وقبل ذلك تم إخلاء المنطقة من الحيوانات والماشية وأعدمت المحاصيل الزراعية وبدأت أعمال التطهير على نطاق واسع في الماء والمحلولات الكيماوية المذيبة وغيرها.

٤- السيارات التي تكتظ بها المدن الإيطالية مسببة لتلوث الهواء خصوصاً إذا كانت تستخدم الديزل.

٥- المصانع التي تقام داخل تنظيم المدن تتسبب في تلوث الجو بمداخنها خاصة المصانع الكيماوية.

ولحماية الهواء من التلوث ألزمت السلطات الإيطالية المصانع بالتقيد بإتباع وسائل منع التلوث وإجراء الاختبارات على فترات متقاربة لقياس نسبة التلوث في المناطق المحيطة بالمصانع. كما ألزمت السلطات الإيطالية أيضاً مصانع إنتاج السيارات بالالتزام بقدر الإمكان بالمعايير القياسية التي تضمن تقليل نسبة التلوث. وتشجيع استخدام غاز الميثان في تسيير السيارات، كما أنه بدأ استبدال غاز الميثان بغاز الاستصباح لمد المنازل به. إذ أن من طبيعة هذا الغاز أنه يحترق احتراقاً كاملاً دون أن تتخلف عن عملية الاحتراق أية عوادم.

٢- تلوث مياه البحار والأنهار والبحيرات:

أصبحت مشكلة تلوث البحار من المشاكل الهامة بإيطاليا وفي البحر المتوسط بصفة خاصة حيث تبدو ظاهرة التلوث في أكثر شواطئه – فقد ثبت أخيراً أن الشواطئ الإيطالية التي تصلح للاستحمام قد تقلصت بفضل التلوث . وزادت نسبته حتى وصلت إلى ثلث طول السواحي فبعد أن كانت تمتد لمسافة ٩ آلاف كيلو متر أصبح الآن طول الساحل النظيف الذي يصلح للاستحمام ٣ آلاف كيلو متر فقط. وقد اتضح أن أسباب تلوث مياه البحار كثيرة ومتعددة من أهمها التفجيرات النووية والغواصات والمدمرات التي تسير بالطاقة الذرية. فإن من أهم الحوادث التي حدثت بالقرب من ميناء "برنديزي" الإيطالي غرق الباخرة اليوغسلافية التي كانت تحمل عبوات كبيرة من مادة Pidonbo tetrae tile قيام البواخر وناقلات البترول بإلقاء نفاياتها في البحر وغسل خزاناتها بمياهه. قيام العديد من المصانع الواقعة بالقرب من الشواطئ وكثيراً ما تحتوي هذه النفايات على مواد مشعة وكيمائية ضارة بالإنسان أو الحيوان أو الأسماك.

كما ظهرت ظاهرة التلوث في البحيرات الإيطالية في نهر "الو" أكبر أنهار إيطاليا، فالمعروف أن بحيرات إيطاليا الشمالية تعد من المقومات السياحية الهامة في إيطاليا نظراً لتأثير البحيرات على المناخ وتنظيفه. وتعتبر المكان الذي ينشده كبار السن للراحة، كما يرتاده هواة الرياضات البحرية وأصحاب المراكب السياحية.

الإجراءات التي تتخذ لمنع التلوث وتطهير المياه على شواطئ إيطاليا:

أظهرت التقارير أنه إذا أمكن ضمان نظافة الشواطئ وطهارتها من نفايات المصانع والنفايات الأخرى الخاصة بالمدن من تصريف المجاري وما شابهها فإن ذلك قد يؤدي إلى نظافة مسافة من الساحل يبلغ طولها أربع أضعاف المسافة بين ميلانو ونابولي. فإن استفحال المشكلة (التلوث) تهديد لمستقبل إيطاليا كبلد اشتهر بشواطئه. وتعتبر مواسم الذروة فيه هي أشهر الصيف.حيث استخدمت لطهارة الشواطئ محطات التطهير في الشواطئ التي تبث تلوثها. كما ألزمت المصانع وخاصة المصانع الكيميائية بعدم إلقاء نفاياتها في مياه البحر.وعدم تصريف مياه المجاري في البحار أو الأنهار والبحيرات بالأكسدين لتطهيرها وتوفير البيئة المنافسة لتكاثر الأسماك.

كما تضمنت التقارير نصائح لضمان قضاء إجازة نظيفة يجب أن يرى فيها ما يلي:

- الابتعاد عن شواطئ المواني الصناعية والبترولية وتلك التي توجد بها مصانع كيماوية.
- الابتعاد عن مصبات المجاري والأنهار.
- مراعاة اختيار الشواطئ المفتوحة لتيارات الهواء لأن الرياح من أحسن الوسائل الطبيعية في التطهير ، لذلك فإن المياه الراكدة أكثر تعرضاً للتلوث.

٣- الضوضاء والمحافظة على الصحة العامة:

بالرغم من ازدحام الطرق في المدن الإيطالية وخاصة العاصمة "روما" التي تتميز بطرقها الضيقة القديمة إلا أنه يمكن القول بأن جميع قائدي السيارات يلتزمون بعدم استخدام آلات التنبيه نظراً للعوامل التالية :

- تمنع قوانين المرور في إيطاليا استخدام آلات التنبيه إلا عند الضرورة الملحة ، مع وعي الفرد على احترام إشارات المرور واستيعابها جيداً.

- ورغبة في المحافظة على وسط البلد القديم من وجهة وتنظيماً لحركة المرور من جهة أخرى فقد صدرت قرارات تقتضي بغلق وسط البلد التاريخي بالنسبة للمرور الخاص – السيارات الخاصة – واقتصر على السماح لخطوط الأوتوبيس فقط بالمرور ، وما ينطبق على روما ينطبق على المدن التاريخية كفلورنا – سيبيا – بولونيا.

بل قامت الدولة ببناء المطارات على بعد كيلو مترات من المدن حتى لا تتسبب حركة الطائرات في إحداث الضوضاء، ولا تسمح أيضاً بإقامة المصانع داخل كردون المدن مع استخدام كل الوسائل العلمية التي تكفل عدم انبعاث الضوضاء.

٤- حماية مظاهر الجمال الطبيعي والحفاظ على الأرض والنبات والحيوان:

دعت إيطاليا منذ العشرينات لأهمية الحفاظ على البيئة ومكوناتها الطبيعية والجيولوجية ، والحفاظ على الأرض والنبات والحيوان خاصة تلك الآخذة في الانقراض والساحات الخضراء.

فأصدرت قوانين أنشأت بموجبها ما يسمى بالمتنزهات الإقليمية، ويشرف على هذه المتنزهات مجلس خاص تحت إشراف وزارة الزراعة والغابات. ويقضي القانون الإيطالي رقم ١٤٩٧ لسنة ١٩٣٩ بحماية مظاهر الجمال الطبيعية والعمل على تحسين وتجميل المناطق بالنسبة للطرق والشوارع والميادين والشواطئ والحدائق العامة مناطق الجمال الطبيعي وتحسين المواصلات والعناية بالمرافق الصحية ومراقبة الأغذية والمشروبات بالإضافة إلى النواحي الدعائية عملاً على جذب السياح لزيارتها. كما يقض القانون بعدم المساس بالطابع القديم بوسط المدينة التاريخي، وعدم السماح ببقاء العمارات الشاهقة فيه بل لابد من إتباع نفس التصميم المميز المعماري لروما القديمة بحيث يتعرض المخالف لقرارات الهدم بصفة عاجلة. وتنقسم روما لقسمين رئيسيين وسط البلد التاريخي وروما الجديدة والأحياء السكنية. فالقانون يقضي بعدم المساس بالطابع القديم بوسط المدينة الذي يتميز بقدمه وكثرة آثاره خاصة في وسط المدينة.

تقييم التجربة الإيطالية للحفاظ على البيئة:

الواقع أن التجربة الإيطالية في مجال حماية البيئة والحفاظ على الهواء والماء ومظاهر التراث الطبيعي والحضاري. تمثل تجربة محلية ونموذجاً للمجتمع الأوروبي. حيث اتجهت الدول الأوروبية منذ سنوات إلى استغلال تراثها بالشكل الأمثل وخلق جو الراحة والمناخ الملائم لسكانها والسياح. وتهيئة المناطق السياحية لتستقبل السياح الوافدين. فقد أدركت إيطاليا التنمية الاقتصادية لهذه المناطق وأصبحت تستخدمها كمصادر لتمويل ميزانياتها واعتبار أن السياحة أحد الصناعات الهامة لكونها ركيزة أساسية لميزان المدفوعات.

لقد اهتمت السلطات الإيطالية وركزت بعض القوانين على موضوع التلوث كقانون ١٤٩٧ لسنة ١٩٣٩ حيث أوضحت مشاكل تلوث المياه والدخان والهواء بشكل خاص واقترح فيه لحل مشكلة تلوث الهواء في المدى البعيد باستخدام طريقة تدفئة المنطقة وعدم الإسكان في المناطق الأكثر تأثراً بالتلوث ونقل استعمال الأرض الحساسة من التلوث مثل المستشفيات وغيرها إلى مناطق أخرى تكون أكثر نظافة.

وعند تقيمنا لهذه التجربة تبينأن القانون الإيطالي نص على أن المناطق التي تتمتع بعوامل تجعلها منطقة سياحية لها الحق في إقامة مجلس استشاري خاص تمثل فيه مجموعة هيئات تكون دورها تحسين وتجميل المنطقة المستهدفة، عملاً على جذب السياح لزيارتها. كما فرض قانون تخطيط المدن الإيطالي على السلطات التخطيطية المحلية بالقيام بمسح ووضع خطة لمناطقها وأن يشمل المسح مع تحليل للموجودات الضمنية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات المستقبل للمنطقة مثل المصادر الطبيعية وتوزيع الصناعات واتصالات ومتطلبات السكان من مياه وكهرباء، وألزم القانون المشروعات السكنية في أطراف المدينة بارتفاعات معينة وتوفير سبل الراحة والهدوء والترفيه للسكان من حمامات السباحة وملاعب التنس والحدائق.. إلخ.

وتبين حرص الأفراد على الحفاظ على البيئة فأنشأ حزب أيكولوجي يسمى حزب الخضر الإيطالي يهدف إلى حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة. وقد أصدر هذا الحزب مجلة Vita Oggi وقد أنشأت جمعيات للحفاظ على البيئة وأخرى لحماية الطيور والحيوانات والحفاظ على الحياة البرية.

فلقد أصبحت عمليات إنفاذ التراث الحضاري القومي في إيطاليا تقع على عاتق هيئات مشتركة تتعاون فيما بينها على حماية وتطوير كافة الدعامات البيئية التي تصنع المعاني السياحية للبلد السياحي بحيث لا تؤثر على جوهرها بل تصفي عليها من اللمسات الفنية ما يعيد إليها جمالها ورونقها.

التجربة اليونانية في التنمية والبيئة:

تقع اليونان وهي إحدى أشباه الجزر الثلاثة في جنوب أوروبا ضمن نطاق البحر المتوسط بمعنى الكلمة غير أن إتساع دولة اليونان حديثاً وذلك بعد عام ١٩١٣ قد أعطاها حدوداً أكثر اتساعاً عن ذي قبل بحيث امتدت رقعتها لتشمل المنطقة الانتقالية بين البحر المتوسط وشبه جزيرة البلقان القارية الداخلية. ويمكن تحديد الخط الفاصل بين المنطقتين تقريباً على طول خط يربط بين خليج آرتا وسلسلة أوتريس فإلى الجنوب من هذا الخط تقع اليونان الأصلية ذات مناخ البحر المتوسط والتي تتسم جغرافياتها بالتجانس وبتداخل اليابس مع الماء. فمع جزر بحر إيجه الجنوبية والشاطئ الآسيوي الذي تكون معه منطقة استبس طبيعية كانت كل هذه المنطقة في قلب اليونان.

تعتمد أثينا في حياتها على الإدارة والسياحة بينما تعتبر بيره ليس فقط الميناء الرئيسي لليونان إذ يصدر عن طريقها حوالي ٧٠٪ من صادرات اليونان وتستقبل حوالي ٤٠٪ من وارداتها و٩٠٪ من جملة حركة المسافرين بل تمثل أيضاً التركز الصناعي الرئيسي في اليونان حيث توجد هناك الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والآلات الهندسية، وصناعة بناء وإصلاح السفن وصناعة السجاد والأسمدة كما أقيم معمل لكرير البترول وتعتبر مدينة دليفي مركز سياحي تقع في بطون الأودية وسط أحراش الزيتون وتحيطها المرتفعات المتوجة بقلنصوات جليدية لعدة أشهر.

بدأ الاهتمام بخطط التنمية والحفاظ على البيئة الطبيعية منذ سنوات قليلة خاصة بعد التطور السياحي الذي شهدته البلاد وتوقع المسئولين عن السياحة تحقيق زيادة فعلية تصل إلى حوالي ١٥٠٪ عن معدلها الحالي. فقد ثبت أن هذا التطول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة التي تؤثر في البيئة سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فالفنادق وغيرها من وسائل الإقامة تحتاج إلى حيز من الأرض تشغله. وعلى هذا فإن الاتجاه إلى تشييدها على الشوطئ وفي مواقع جميلة له تأثيراته الإيجابية والسلبية على البيئة الطبيعية.

كما أن الطرق الجديدة والمغارات والموانئ تغير من شكل البيئة المحيطة بها تغييراً كبيراً، فضلاً عن أن الضوضاء والتلوث يدمران الجو، علاوة على أن الشواطئ المكتظة بروادها من شأنها أن تحتل بأوبئة ومصادر العدوى كذلك فإن استهلاك الحياة النباتية والحيوانية في منطقة ما قد يؤدي إلى القضاء على ثرواتها. وإلى حد كبير تستغل السياحة البيئة عندما تستمتع بمواردها وتغير معالمها وذلك ما تدخله وتلقيه عليها من عبء الانتفاع بها درجة مكثفة وشاملة.

فالحل الأمثل يتمثل في وجود التنمية مع الحفاظ المستمر على البيئة والعمل على تحسينها وبذا يمكن لبلد يسير في طريق التطور والنمو أن يأخذ بهذا الحل المثالي. فضلاً عن ذلك فإن برنامج حماية المباني ذات التنمية الثقافية والمساكن الريفية التقليدية والعمل على تغييرها نسبياً لتصنيفها لخدمة السياحة فإن مشروعات الفنادق الجديدة لا تتم الموافقة عليها إلا إذا تبين أنها لن تضر ولن تعكر صفو البيئة.

بعد هذا العرض الموجز لموضوع المحافظة على البيئة الطبيعية باليونان يهمنا طرح المشاكل المتعلقة بالبيئة بشيء من التفصيل ، مع تناول الإجراءات التي اتخذت من جانب الدولة باليونان لكل منها.

أهم المشكلات البيئية المتعلقة بالسياحة:

١- الهواء وحمايته من التلوث:

أثبتت الدراسات أن مصادر تلوث الهواء هي بعض النشاطات الصناعية – وسائل النقل المختلفة – الوقود المستخدم في عمليات التدفئة المنزلية ، الأمر الذي تطلبه اتخاذ الإجراءات التالية :

زيادة أسعار الزيوت الثقيلة بغرض الحد من استخدامها في وسائل التدفئة – منع استخدام الزيوت الثقيلة في المناطق المحيطة بالمعالم التاريخية محققة بذلك الحماية الضرورية للآثار القديمة واستبدال المازوت بالسولار الأبيض حتى يقلل من العادم

٢- تلوث مياه البحار:

أثبتت تقارير مهد مصايد الأسماك وعلوم المحيطات أن مصادر التلوث تتركز في إلقاء المصانع مخلفاتها الكيماوية في المياه خاصة المصانع المطلة على البحار فضلاً عن إلقاء نفايات شبكات الصرف وما شابهها مما يؤدي بالتالي إلى تلوث مناطق عديدة من الشواطئ الممتدة على طول الساحل اليوناني والمطلة على الخلجان.

٣- الضوضاء والمحافظة على الصحة العامة:

تعددت المصادر الرئيسية لحدوث الضوضاء المتمثل في وسائل النقل المختلفة، آلات البناء ، آلات المصانع .. إلخ فضلاً عن أن المواطنين اليونانيين يفضلون قضاء فترات الراحة والاستجمام خارج منازلهم في الأماكن الخلوية المفتوحة، يساعدهم في ذلك مناخ – اليونان المعتدل (٣٠٠ يوم تشرق الشمس فيها فوق البلاد) ، الأمر الذي يتطلب استمرار ساعات العمل بتلك الأماكن لوقت متأخر ليلاً خاصة أثناء فترات المناخ الدافئ الذي يسود اليونان على مدى ٦ أشهر في السنة.

وأن مناطق وسط المدينة هي أكثر المناطق جلبة للضوضاء، تليها المناطق الآهلة بالسكان وكذلك المناطق القريبة من المطارات. الأمر الذي دعى بالضرورة السلطات المسئولة لإتخاذ الإجراءات التالية :

- تم تشكيل لجنة في أوائل عام ١٩٧٥ (لجنة الضوضاء) مهمتها تنسيق الانشطة بين مختلف القطاعات.

- في نهاية عام ١٩٧٥ أصدر قوانين تنص على عدم استعمال آلة التنبيه إلا في حالات الضرورة القصوى كحالات الإسعاف الحالات الطبية العاجلة مع إلغاء رخصة القيادة لمدة محدودة، أما إذا تكررت بالنسبة لشخص واحد فيتم سحبها نهائياً فضلاً عن دفع غرامة مالية كبيرة.
- كما تمنح القوانين الصادرة باليونان تشغيل آلات الورش والمصانع الصغيرة – كالنجار والحداد – الموجودة في الأحياء السكنية خلال ساعات الراحة. وإلا تعرض المحل لغرامة مالية كبيرة أو الغلق . كما يتعذر من خلال القانون إعطاء رخص عمل لمثل هذه الحرف. كما يسري هذا القانون على حالات شكوى المواطنين من ارتفاع أصوات الراديو والتليفزيون.
- تقرر نقل مطار أثينا الدولي إلى خارج العاصمة اليونانية عام ١٩٨٠ وذلك بعد أن امتدت إليه يد العمار.

٤- الحفاظ على البيئة الطبيعية والحضارية:

اتخذت هيئة السياحة اليونانية بعض الإجراءات لمشروعات التنمية السياحية الجاري تنفيذها وخاصة بعدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على المسطحات الخضراء الطبيعية كالغابات والسهول والوديان ..إلخ كما أصدرت الحكومة قانوناً في أوائل الستينات ولا يزال معمول به حتى الآن، يجبر على وضع مخلفات منازلهم في أكياس نايلون سوداء في مداخل المنازل لتلتقطها عربات النظافة بمعدل ثلاث مرات أسبوعياً، وأنه في حالة حدوث أية مخلفات فالقانون صريح ، ويوقع عقوبات شديدة على هؤلاء المخالفين.

تقييم التجربة اليونانية في التنمية والبيئة:

إن البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية والروحية ترتبط ارتباطاً تماماً بالسياحة وخاصة في بلد كاليونان تستقبل أعداد غفيرة من السياح سنوياً. لذا فإن صفاء الجو ونقائه من التلوث وانعدام الضوضاء وتوافر الريف الطبيعي وحماية المعالم والآثار في مواقعها الطبيعية يمثل الركيزة الأساسية للحركة السياحية المتصاعدة. وأن الاستقرار البيئي واستمرار التراث المحلي والسمات الاجتماعية المميزة والطابع الروحي والخلقي كل هذه الأمور تمثل أصولاً مهمة في عمليات الاستثمار السياحي

فالسائح المعاصر لا يبحث فقط عن مظاهر جمال الطبيعة في بلد ما – شواطئ البحر النظيف – مظاهر البحيرات الرائعة المنظر ، وسفوح الوديان ، ولكنه أيضاً عن الأحوال البيئية – نمط الحياة المختلف – المواقع ذات الطبيعة التاريخية ... الخ والبيئة الجذابة التي هي أساس وجوهر السياحة ، هذا في الوقت الذي تواجه فيه اليونان مشكلة هامة تتعلق بالتنمية الصناعية وتحسين مستويات المعيشة والأخذ بالأساليب الحديثة للتطور.

وقد صدر دستور ١٩٧٥ باليونان ومواده بالحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية هو التزام من التزامات الدولة. لذا فإن الحل المعتدل يتمثل في وجود التنمية مع الحفاظ المستمر على البيئة، بمعنى أن كل تنمية سليمة لابد وأن تتضمن في نفس الوقت حفاظاً على البيئة الطبيعية والتراث الثقافي. لذا اعتبرت السياحة اليونانية أنها توصلت إلى حل أمثل وذلك برفعها لشعار – التنمية والبيئة – بمعنى أن كل تنمية سياحية سليمة لابد وأن تتضمن حفاظ على البيئة.

من هذا المفهوم قامت مشروعات التنمية السياحية على هذا المفهوم . فالسياحة الشتوية مثلاً بوصفها وسيلة لإطالة الموسم السياحي وتطوير للأماكن التي تقدم التجهيزات الممكنة للرياضات الشتوية يتم تنميتها من أجل بلوغ تنمية سياحية متوازنة بدلاً من التركيز الشديد على البناء الفوقي السياحي كالفنادق مثلاً، والتزاحم الشديد للسياح في مواسم معينة (مثلاً في شهري يوليو وأغسطس).

ومن خلال تقييم التجربة تبين أن هيئة السياحة اليونانية تحرص على المطالبة والمناداة بأنماط أخرى من التوسع الاقتصادي ليس فقط بغرض الوفاء بالمواصفات السياحية لمنطقة من المناطق ولكن لمجرد الحفاظ على البيئة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية :

(١) الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الخطة الزرقاء ، والبروتوكولات المرفقة بها، المركز الإقليمي صوفيا انتيبوليس، فرنسا، ١٩٧٥ .

(٢) عادل طاهر ، الحفاظ على البيئة وحماية التراث الحضاري، ملحق الأبحاث المحلية العربية للسياحة ، ١٩٧٨م لمزيد من المعلومات أنظر: يسري الجوهري ، جغرافية البحر المتوسط ، دار المعارف، ١٩٨٥م .

(٣) يسري الجوهري ، جغرافية البحر المتوسط، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥م .